

أما تخيلا لا يفهم على وجه الما وكقول الراي الموسعة في المرأة فلا يبيح
الراي ولا يبيح غيره بل ما ساروا لاحتها العيان ووجه الاول في جعل المصنف
بعبارة عدم مس المصنف لانه انما مس العلة في صورته صون من قلب
وزن المصنف بعد لان صورته صون المعظم على كل حال ووجه الثاني في المبالغة
في التقطع ولا يبعد خاتما للمصنف بالعلاقة للملك من المذهب ووجه الثالث في
ان الورع يتبعه شئ من المتعاقبات في الاكابر والاضاعف فاعلم ذلك وورد ذلك
فوق ما ذكره في الثاني في وجه في الشهر الروايات عن غيره استعجال العقلة
واستدبارها في الصبر او قولاً في حنفية غير الاستعجال والاستدبار في الصبر
وفي الثبوت من قوله او ووجه اول الاستعجال والاستدبار في الصبر
فان اول شدة والثاني تخفيف فوجه الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان
من جعل حقه وفوقه من يري الله تعالى في صلته من غيره قوله وتخطيه فقد
اساء الازد فلذلك غاب الشارح عن الحديث بقوله شرفوا او عزوا وذلك
خاص بالاكابر الذين لهم في تعظيم حقا لله عز وجل ووجه الثاني في حقا سئل
ذلك على ما لا يدرى في الاضاعف فلا يكاد احد منهم يحيط بما يحفظ الا
من التعظيم فلكل مقام حال فاعلم ذلك ومن ذلك قوله انما لك والشاخص احمد
ان الاستعجال والجمع عند مالك والي حنفية انه ان صلى من غير استعجال
صلاته وقال في حنفية مؤسسه وهي رواية عن مالك في الاول شدة والثاني
تخفيف فوجه الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول المبالغة في وجوب الدعوة وهو
خاص بالاكابر ووجه الثاني في تكرار خروج النجاسة من مذهب الحنلي تخفيف
فيها بالاستعجال ومن هنا قال ابو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستعجال
اذا كانت مقدار الدرهم البصري لانه في يوم معدا النجاسة التي تكوي على
محل الاستعجال عادة ومن ذلك قوله الثاني في وجه بوجوب الاستعجال ثلاثة
اجزاء وان حصل الاتقاء به فطامع قوله انما لك ووجه حنفية يجوز ان يخرج الواحد
او حصل به الاتقاء فالاول شدة والثاني تخفيف فوجه الامر الى ترتيب الميزان
ووجه الاول في طامع الشارح من زيادة المذمة ووجه الثاني في جعل الثلاثة
في الحديث على التساوي والافاد حصل الاتقاء بمسحة واحده فلا معنى
لثلاثة والثالثة لعدم معنى مسحة مع ما في ذلك من الوجه التعظيم للورع

لورع

لورع بما يحبه الله لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر
لكن كما كان في الثلاثة اجزاء ولا يبيح في العادة قوله المبالغة في
النجاسة على ما عاها ما مواد في الحرف مع ان تمام الوترية لا يكاد يحفظ
على قول المستبني لعلة العقلة على العصبان لا يستعجالا فيهم ومن ذلك قول
الشارح واحده لا يجوز الاستعجال ولا يرد مع قول ابو حنيفة وما لك انه
يجزى بها لكن من الكرامة بها فالاول شدة والثاني تخفيف ووجه الاول
بني الشارح عن الاستعجال واليه يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النبي عن
الاستعجال بها في تزوية فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالاضاعف لان
علة كون العظم طعام اخر انما الحزب يخفى على كثير من الناس واما علة الورد فلان
المواد باحرف التخفيف والله اعلم ما الوضوء اتقوا ليقين على انه
لورع بغيره من غير لفظ اجزاء الوضوء بخلاف غيره وكان يصل الكعب قبل
الطهارة مستحق غير واجب الا ما حكم عن احمد وعلى ان تحليل النجاسة الكعبة في
الوضوء وتعالى ان المرفقين يدخلان في المذمة في الوضوء خلافا لرد في اجزاء
على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس على ان يوضا فلهذا ان صلى
بوضوء ما شاء ما لم يمتنع خلافا للمنع في قوله لا يصل بوضوء واحد اكثر
من خمس صلوات وقال سعيد بن عمير لا يصل بوضوء واحد غير وضوء واحده
ما شاء واجتز بالآية بقا الذي انما اذا اتمت الصلاة فاعتسوا لآية بعد
ما وجدة من مسايل الاجماع والاتقاء واما ما حكاه في قوله
كافة العلماء انه لا يشرط طهارة الاذنية فتح النية في الطهارة عن الحول لا يكره
والاصح قول الامام ابو حنيفة لا يفتقر الوضوء الى النية بخلاف المعتز
لا يذم من النية فالاول شدة والثاني تخفيف فوجه الامر الى ترتيب الميزان
ووجه دليل الاول حديثنا الاجماع والنيات ووجه الثاني انما وجب في
الاسلام كلما في نية الاسلام كما قاله ابن عباس ووجه الثاني في
الاجماع من فروع الاسلام التي بعد ان اختار صاحب القول في نية
الاسلام ووجه استئذان الامام ابو حنيفة في كون النية من النية والوجه
فلا يكاد يفتقر المذمة من المصنف الذي حصل منه من الحاصي والفتاوى فلهذا
احاج الى التعوية بالنية كما سياتي بيان في باب ان شاء الله تعالى في اجزاء المسا